ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **26** يونيو/ حزيران 2022 م 27 ذو القعدة 1443 هـ □ العدد 84 السنة الثامنة
Sunday **26** June 2022

قراءة

الدور الوظيفي للسلطة وطبيعة المشروع الصهيوني الإحلالي
3.2

مسار

عنف المستوطنين... أداة لتحقيق أهداف الحكومة الإسرائيلية
5.4

قضية

تناقضات الاحتلال... بين القيم الليبرالية والتجييش الديني
7.6

يملك شعب فلسطين القدرة على تصعيب مشاكل الاحتلال (رامز حبوب/Getty)

الاحتلال الصهيوني والهروب نحو الأمام

حيّان جابر

نلحظ في الآونة الأخيرة تناول شؤون الاحتلال الصهيوني بشيء من الغرابة والتناقض، فهناك من يتنبأ بزوال الاحتلال، بفعل تناقضاته الداخلية، وهناك من يسلط الضوء على مكتسبات الاحتلال الخارجية والميدانية، كاتفاقيات التطبيع في المنطقة، التي تنحو نحو التحالف الأمني والعسكري والاقتصادي الفج، ومثل تصاعد التمدد الاستيطاني وأعماله الإجرامية. وهو ما يحرض التساؤل عن واقع الاحتلال الحقيقي، بعيدا عن المبالغة في التفاؤل أو التشاؤم على حد سواء.

ولتكن البداية من خلال فهم دلالات مكتسبات الاحتلال، وتأثيرها وأسبابها، فعلى الصعيد الخارجي أو على صعيد العلاقة مع المنطقة العربية، نجد من خلال مراجعة تاريخ الصراع مع الاستعمار الصهيوني الإحلالي، هامشية دور النظام الرسمي العربي في مجريات الصراع عامة، وخصوصاً الأنظمة المطبعة أخيراً، بل يمكن الحديث عن دور سلبي تاريخيا، لا سيما بما يخص كبح حركة التحرر، وإعاقة نضوجها وتطورها. في المقابل لا يصح تناسي دور شعوب المنطقة في دعم مسار التحرر من الاحتلال ومواجهته بالوسائل المتاحة، تلك الوسائل التي عمل النظام الرسمي العربي على محاصرتها وكبحها أيضا، لذا بات دور الشعوب محصورا بالدعم المالي؛ يخضع أحيانا لمحاسبات أمنية؛ والإعلامي والمقاطعة. أي واستنادا لدور النظام الرسمي العربي السلبي تاريخيا، لن يزيده تحالفه مع الاحتلال الصهيوني سلبية تجاه قضية فلسطين، مع التأكيد على تضمنه سلبيات عديدة على مجمل شعوب المنطقة ومستقبلها. في حين تعود أسباب تسارع التمدد الاستيطاني، وتصاعد إجرامه داخل كلّ فلسطين، إلى الترهل الرسمي الفلسطيني، بل يمكن القول الانهيار والاستسلام الرسمي الفلسطيني، الذي دفع الشعب الفلسطيني لتفجير الانتفاضة الثانية في العام 2000، بعد فشل رهان الجسم السياسي على مشروع أوسلو وحل الدولتين، لكن لم يحدث بعدها أي تغيير يذكر على المستوى الفلسطيني، بل على العكس، تسارعت وتيرة الترهل الرسمي الفلسطيني، وتبلورت أدوار السلطة الأمنية، بصورة أوضح وأكبر، وهي إشكالية فلسطينية لا بد من تجاوزها وحلها بأسرع وقت ممكن، إذ سوف يساهم حلها في تغيير مسار الأمور ميدانيا رأسا على عقب عاجلا أم أجلا. من زاوية أخرى متصلة بالموضوع، يتلقى الاحتلال الصهيوني ضربات متلاحقة متعددة، تساهم في مجملها في كشف طبيعته العنصرية والإجرامية، في الأوساط التي يدعي الانتماء لها، وخصوصا في الدول الغربية، كما تساهم في تصاعد مشاكله الداخلية. لكنها لم ولن تتحول قريبا إلى أزمات تعصف بالاحتلال داخليا أو خارجيا، لأسباب عديدة، أبرزها الحماية الأميركية والأوروبية، وتصعيد الإجرام الصهيوني الممنهج، الذي يجعل من مواجهة سكان فلسطين الأصليين أولوية على أي اعتبارات أخرى.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الدور الوظيفي للسلطة وعنصرية الاحتلال

لا يستطيع المشروع الصهيوني التعايش مع قيادة فلسطينية ذات كينونة، حتى لو كانت منقوصة السلطة، وفاقدة السيادة على أرض فلسطين، لها تمثيل عربي وعالمي، إذ تبقى الهوية الفلسطينية نقيضاً لإقامة دولة استيطانية عنصرية على كامل أرض فلسطين التاريخية، وبل تشترط موضوعياً تفكيك المحيط العربي بأكمله

لميس أندوني

لا مكان في المشروع الصهيوني، بطبيعته العنصرية، لأي قيادة فلسطينية تحظى بتمثيل دولي، أو أي شرعية كانت، لكن مقاومة الشعب الفلسطيني منذ سنوات الاستيطان الأولى، خلال النكبة وما بعدها، جعلت القادة الصهاينة يقبلون، بل وحاولوا أكثر من مرة، تشكيل قيادة فلسطينية تابعة، لديها وظائف محددة، سعيا لتدجين الفلسطيني، فيما تعمل على تصفية هوية وحقوق الشعب الفلسطيني. في حالة السلطة الفلسطينية، شكلت اتفاقية الإطار (أوسلو) عام 1993 فرصة غير مسبوقة لتطويع حركة التحرر الوطني ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحويلها إلى قيادة مؤقتة وتابعة، لا سلطة حقيقية لها، كمدخل لإنهاء فكرة التحرر الوطني، ومنظمة التحرير نفسها. فالمشروع الصهيوني لا يستطيع التعايش مع قيادة فلسطينية ذات كينونة، حتى لو كانت منقوصة السلطة، وفاقدة السيادة على أرض فلسطين، لها تمثيل عربي وعالمي، إذ تبقى الهوية الفلسطينية نقيضاً لإقامة دولة استيطانية عنصرية على كامل أرض فلسطين التاريخية، وبل تشترط موضوعيا تفكيك المحيط العربي بأكمله.

قبل الاستمرار، لا بد من التوضيح أن فكرة إنشاء «السلطة الوطنية الفلسطينية» في عام 1993 لم يكن بطلب أميركي أو إسرائيلي، بل باقتراح وإصرار أعضاء في القيادة الفلسطينية المعارضين اتفاق أوسلو، بهدف إبعاد منظمة التحرير عن شروط أوسلو، في محاولة لإنقاذ المنظمة من تداعيات اتفاق يلغي دورها كحركة تحرر وطني، ويقلصه إلى دور وظيفي يستمد مشروعيته من وظيفته، فيما يفقد شرعيته الفلسطينية. المحاولة لم تنجح تماما، خصوصا أن اسم المنظمة يذيّل اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تلته، إضافة إلى أنه فعليا أصبحت قرارات المنظمة تابعة للسلطة، وليس العكس، وجرى تهميش المنظمة بعد الالتزام بمقررات اللجنة التنفيذية، التي أصبحت شكلية لا يأبه بها أحد. فالسلطة لها دور وظيفي، يتناقض مع الحفاظ على منظمة التحرير، وينسجم مع هدف إسرائيل في إفراغ المنظمة من مضمونها، بعد أن فشلت بالقضاء عليها خلال غزوها لبنان عام 1982.

لكن ذلك لم يلغ معضلة إسرائيل مع أي جسم يمثل الشعب الفلسطيني أو جزءاً منه، فواحد من أهداف اتفاق أوسلو، من منظور إسرائيل، كان تجزئة الشعب الفلسطيني، لكن، حتى بعد أن تحقق ذلك إلى حد كبير، فقد كان هدفاً مرحلياً، يصب في استراتيجية المشروع الصهيوني في إلغاء الهوية الفلسطينية والسلطة حتى، وإن كان دورها وظيفياً، فهي جزء من الوجود الفلسطيني وهويته.

لذا؛ نجد أن الدولة الصهيونية تهتم وتراقب كل سياسات السلطة بدقة، فكل خطوة لا تساهم في إلغاء القضية الفلسطينية مرفوضة ومقلقة لإسرائيل، إن كان ذلك الأخبار والبرامج التي تبثها قناة فلسطين الرسمية، أو اعتماد مفهوم «الشهيد»، المدان إسرائيلياً وأميركياً، أو رواية الأسرى وعائلات الشهداء، أو نصب تذكار للمناضل الجنوب أفريقي نلسون مانديلا في وسط رام الله، وهي كلها جزء من بديهيات الثقافة السياسية الفلسطينية، والحد الأدنى من واجبات السلطة تجاه الشعب الفلسطيني، لكنها تتناقض مع دورها الوظيفي في السيطرة على الشعب الفلسطيني والقضاء على مقاومته.

وتجد السلطة نفسها في صراع دائم مع نفسها ومع الشعب الفلسطيني، فهي لا تستطيع التخلي تماما عن الثقافة السياسية الفلسطينية، التي نتجت عن عقود من المعاناة والنضال المجسدة في عمليات كفاح مسلح، ومقاومة شعبية، وأعمال أدبية وفنية وشعرية، وكل نواحي الحياة اليومية، وبين إثبات التزامها (أي السلطة) بالشروط الأميركية والإسرائيلية، ليس من أجل ضمان استمرارها فحسب، وهذا أصبح مراداً بحد ذاته، لكن؛ لتبنيها وهماً مفاده أن إقامة دولة فلسطينية منوط بتقييم أميركي «بحسن سلوك الفلسطينيين»، وهماً مزيفاً، وإن كان بعضهم ما زال مقتنعاً به.

اللافت أن السلطة الفلسطينية لم تأبه لاسترضاء واشنطن خلال عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حتى إن الرئيس محمود عباس رفض استقبال المسؤولين الأميركيين، بعد أن استنتج أن الرئيس ترامب غير معني بدور السلطة الفلسطينية، ولا بحل حتى، ولو كان بشروط أقل من الأدنى، لكنها عادت وتجاوبت مع الإدارة الجديدة للرئيس جو بايدن، إذ إنها اعادت تسويق وهم تبنيها إقامة دولة فلسطينية، بالرغم من التزامها بسياسات ترامب تجاه القدس، وبالرغم من تصرف الإدارة الجديدة على أساس الاتفاقات الإبراهيمية (الإسرائيلية) وضعت قواعد جديدة، جعلت الحل وفقا للشروط الإسرائيلية أقرب من أي وقت مضى.

> **المخيف أن يحاول خليفة عباس التخلي عن الحد الأدنى من تجليات الثقافة الفلسطينية المقاومة**

المسألة هنا أن المشروع الصهيوني، ونتيجة اللهاث العربي على التطبيع والتحالف مع إسرائيل، قلل من قيمة دور السلطة الوظيفي، من دون أن ينهيه، فالاعتماد الآن على إحداث تغيير كبير في العالم العربي يجعل إسرائيل تزداد شراسة وعنصرية لتحقيق المشروع الصهيوني، فلا تأبه لسلطة، ولا لرئيس سلطة. لكن الإدارة الأميركية تتصرف بعكس ذلك؛ كونها غير متأكدة من إمكانية فرض تسوية نهائية لتصفية الحقوق الفلسطينية التاريخية والقانونية، في اللحظة الراهنة، وبالتالي؛ من الضروري الإبقاء على وهم الدولة الفلسطينية، وعلى سلطة فلسطينية، وإن كانت ضعيفة.

ما تقدم يفسر معارضة مسؤولين سابقين في الإدارات الأميركية، وبعض الصهاينة الأميركيين والإسرائيليين، لسياسة ترامب تجاه السلطة الفلسطينية، حتى إن عددا من أهم مؤيدي إسرائيل في واشنطن، مثل المسؤول الأميركي السابق دينيس روس، يؤكدون استمرار دعم السلطة المالي المشروط بغية منع انهيارها، ولا يزال وزير الخارجية الأميركي طوني بلينكن يتمسك بوجود السلطة، ويحاول كسب الوقت، «بتنازلات»، مثل فتح مكتب في القدس للتعامل مع السلطة الفلسطينية، بعد إغلاق الإدارة السابقة القنصلية الأميركية في القدس، نتيجة اعتراف واشنطن بالقدس «الموحدة عاصمة لإسرائيل»، فيما يستمر بلينكن بمهمته الرئيسية بتوسيع التطبيع التحالفي الإسرائيلي- العربي، للتهيئة للحظة فرض الاستسلام على الفلسطينيين.

ما تحاول الإدارة الأميركية تجنبه هو الضغط على السلطة الفلسطينية قبل أن يحين الأوان، كما حدث في كامب ديفيد، حين رفض الرئيس الراحل ياسر عرفات ما سمي بالعرض «السخي»، بكينونة فلسطينية ممزقة ومقطعة الأوصال من دون سيادة على أرض، أو جو، أو ما تحت الأرض من مياه وخيرات، ولا على ما فوقها، يسمى زيفا «بدولة فلسطينية» منزوعة السلاح والسلطة. وثانيا؛ ما تبع ذلك من هبة فلسطينية شاملة، أي الانتفاضة الثانية، وتأييد الرئيس عرفات، وتمويله، عمليات كفاح مسلح مشتركة بين فتح وحماس، مع تحرك ومشاركة فتح، وحتى الأمن الفلسطيني، في مواجهة اقتحام الجيش الإسرائيلي مدنَ ومخيمات الضفة الغربية.

صحيح أن الرئيس أبو مازن يختلف عن الزعيم الراحل ياسر عرفات، لكن أميركا لا تترك الأمور للنوايا أو الصدف، كما لا تستطيع إنهاء دور السلطة، قبل توقيع استسلام نهائي، أو هزيمة ماحقة بعد دمج إسرائيل في المنطقة، لذا تحاول الإبقاء على السلطة ضمن شروط صارمة. لكن وجهة نظر اليمين الإسرائيلي الحاكم حاليا مختلفة تماما، لأن من يحكم الدولة الإسرائيلية الآن يرفض التظاهر بوجه آخر غير الوجه العنصري الإلغائي للمفكرة الصهيونية، فالحكومة الحالية، وبخاصة رئيسها نفتالي بينيت، لا يؤمن بوجوب وجود سلطة فلسطينية، فهو لا يتحمل حتى إدانة لفظية من الحكومة الفلسطينية لأي جريمة إسرائيلية، لأنه لا يريدها أصلا.

فالانتفاضة الثانية مثلت حالة التناقض الحقيقي بين وجود أي سلطة فلسطينية، حتى وإن كانت قد قبلت دوراً وظيفياً، لكن ترفض شروط تصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وبين المشروع الصهيوني. لكننا الآن نشهد تطور لحظة ثانية، فاليمين المتطرف الغالب في إسرائيل، وهو ليس أكثر ما يجعله أشد صهيونية من الحكومات الإسرائيلية السابقة، لكنه لا يقبل الانتظار لحسم المعركة نهائياً ضد الفلسطينيين، وما سوف تكتشفه السلطة أنّ تنازلاتها غير كافية وغير مهمة في حسابات الحكومة الصهيونية، التي ترفض وجودها، هكذا من دون رتوش، أو تمثيل.

لا يتوقع من الرئيس عباس المشاركة، أو محاولة قيادة انتفاضة جديدة، مع أنها قادمة، لكن موقفه يجعله أكثر قبولا من قادة إسرائيل الجدد. القصة ببساطة أن دور السلطة، على الأقل أميركياً، لم ينته، وأي حماية للسلطة هي مؤقتة، ويبدو أن فهم ووعي الشعب الفلسطيني للتناقض الرئيسي، بين وجود أي سلطة فلسطينية والمشروع الصهيوني، منع، إلى هذه اللحظة، قيام ثورة ضد السلطة نفسها، فالهوية الفلسطينية مرفوضة ومطلوب تدميرها إسرائيليا.

المخيف أن يحاول خليفة عباس، واسم المرشح الأول (حسين الشيخ) غير مطمئن، التخلي عن الحد الأدنى من تجليات الثقافة الفلسطينية المقاومة، وهنا قد تنفجر ثورة على السلطة، فمن لا يفقه التناقض بين دوره الوظيفي والمشروع الصهيوني يأتي بدمار على شعب أكثر وعياً من قيادته، وأكثر صلابة منها، فالعدو، كما نصب نفسه عدواً منذ البداية، يرى خلاصه في إلغاء كل ما هو فلسطيني.

عناصر أمن السلطة يتصدون لتظاهرة شعبية في الخليل (حازم بدر/فرانس برس)

استرضاء واشنطن

اللافت أن السلطة الفلسطينية لم تأبه لاسترضاء واشنطن، خلال عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حتى إن الرئيس محمود عباس رفض استقبال المسؤولين الأميركيين، بعد أن استنتج أن الرئيس ترامب غير معني بدور السلطة الفلسطينية، ولا بحل حتى، ولو كان بشروط أقل من الأدنى. لكنها عادت وتجاوبت مع الإدارة الجديدة للرئيس جو بايدن، إذ إنها اعادت تسويق وهم تبنيها إقامة دولة فلسطينية، بالرغم من التزامها بسياسات ترامب تجاه القدس، وبالرغم من تصرف الإدارة الجديدة على أساس أن الاتفاقات الإبراهيمية (الإسرائيلية) وضعت قواعد جديدة، جعلت الحل وفقاً للشروط الإسرائيلية أقرب من أي وقت مضى. المسألة هنا أن المشروع الصهيوني، ونتيجة اللهاث العربي على التطبيع والتحالف مع إسرائيل، قلل من قيمة دور السلطة الوظيفي، من دون أن ينهيه، فالاعتماد الآن على إحداث تغيير كبير في العالم العربي، يجعل إسرائيل تزداد شراسة وعنصرية لتحقيق المشروع الصهيوني.

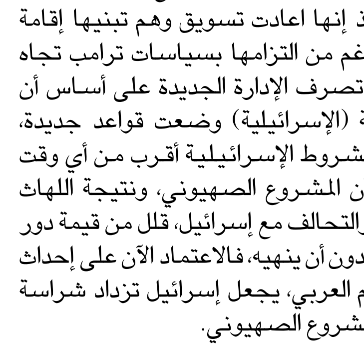

خرافة السلام الاقتصادي

مروان رضوان

تعتبر مقولة السلام الاقتصادي؛ التي تُروّج من قبل الدوائر السياسية والأكاديمية المرتبطة بالمصالح الصهيونية، إحدى أكثر المقولات خطورة، نظراً لما تحمله من أهداف تتعلق بتفكيك البنية الاجتماعية الفلسطينية، وتصفية القضية الفلسطينية، وحق العودة، عبر أدوات القوة الاقتصادية الناعمة، ولما تتضمنه من تعزيز سياسات التوسع الإسرائيلية، لهضم ما جرى ابتلاعه مسبقاً من الأراضي والثروات الفلسطينية البشرية والمادية. كما يشكل استخدام مقولة السلام عبر الاقتصاد والتنمية ركناً أساسياً من أركان الخطاب الإسرائيلي الراهن، والموجه بشكل أساسي لحفظ ماء وجه المطبّعين ومشرّعي التطبيع من الحكّام العرب، خاصة أن المبادرات الدولية الأخيرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مثل صفقة القرن، والمشاريع التي تُطرح مراراً وتكراراً عن تأسيس مملكة فلسطين الهاشمية وغيرها، تعتمد في جوهرها على تعزيز الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية من بوابة التغلغل الاقتصادي، وبحجج واهية تتعلق بشكل أساسي بإمكانية تحقيق الرفاه للشعب الفلسطيني عبر تعزيز التعاون الاقتصادي مع الجانب الصهيوني. ترتكز هذه المقولة في جانبها الأيديولوجي على الرؤى الليبرالية الجديدة، التي تنطلق من أن التكامل الاقتصادي يكون دائما لمصلحة الطرف الأضعف، لأنه يسهم في نقل المعلومات والتكنولوجيا من الاقتصاد الأقوى، وسيوفر بالتالي للطرف الأضعف في المعادلة فرصاً كبيرة للتنمية، ورفع معدلات التوظيف، وتطوير إمكانات القوى العاملة، ما يسهم في ترسيخ الأسس الاقتصادية لبناء السلام. هذه النظرة الاقتصادوية الاختزالية لأبعاد الصراعات وعلاقات القوة والهيمنة، تخفي خلفها ما يمكن تسميته مع المفكر الأميركي ديفيد هارفي بالإمبريالية الجديدة، التي تعتمد في جوهرها على آليات النهب والتراكم، عبر نزع ملكية الشعوب الأصلية لمتلكاتها وثرواتها، وتحويلها لعمالة رخيصة لصالح الرأسمال المتوحش. ضمن رؤية هارفي هذه؛ فإن ما يحتاجه الكيان الصهيوني ليس سلاماً بل استسلام كامل من بوابة الاقتصاد، يمهد لتحويل أصحاب الأرض الأصليين إلى عمال ووكلاء وسماسرة محرومين من استثمارهم المستقبلي لثرواتهم الوطنية. تبرز الأهداف الخفية لمقولة السلام الاقتصادي في تصفية أي إمكانية لتحقيق حتى ما يمكن تسميته بحل الدولتين، ونشوء دولة فلسطينية مستقلة على ما تبقى من جغرافية فلسطين المحتلة.

يبرز ذلك بوضوح عبر واقع التبعية والربط الاستعماري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، أمثلة ذلك كثيرة جداً؛ لعل أبرزها أن مناطق السلطة الفلسطينية وقطاع غزة ممنوعة من جميع أشكال الاستقلال الاقتصادي، فالسلطة الفلسطينية لا تملك أي إمكانية لإصدار عملتها الخاصة، وهي ملزمة بالتعامل بالشيقل الإسرائيلي. كما أنه ليست للصادرات الفلسطينية موانئ أو مطارات مستقلة، ويجد الفلسطينيون أنفسهم ملزمين بحكم قوى الاحتلال على استخدام المطارات والمعابر التابعة للكيان، والمدارة من قبله. التبعية الاقتصادية تتوضح بحقائق أن 55% من الواردات الفلسطينية تأتي من اقتصاد الكيان الصهيوني، في حين أن أكثر من 80% من صادرتها تتوجه لأسواق الكيان. إضافة لذلك، فإن الكيان الصهيوني وعبر مقولة السلام الاقتصادي، يسعى إلى الحفاظ على البنية الريعية الخدمية التابعة للاقتصاد الفلسطيني، إذ إن 22% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني يأتي من خدمات التجارة، في حين لا يزيد الاقتصاد الحقيقي الصناعي والزراعي عن 10% لكل منهما. هذا يخدم المصالح الصهيونية لضمان بيع منتجاتها ضمن السوق الفلسطينية من دون منافسة، وفي الوقت نفسه استغلالها العمالة الفلسطينية المنتجة الرخيصة.

وعليه، فإن تحقيق السلام من بوابة الاقتصاد بين طرفين، أحدهم تابع ومسلوب الحقوق وآخر متوسع واستيطاني ويملك الهيمنة، ما هو إلا تزييف أيديولوجي لضمان التفوق الصهيوني. واقع الاحتلال الإسرائيلي يبين بوضوح أننا لا نتحدث عن اقتصادين مستقلين بين دولتين، يمكن أن يسهم تعاونها الاقتصادي في تحقيق الاعتماد المتبادل، وبالتالي تحقيق التقارب على مستوى السياسات الأمنية والاستراتيجية والاجتماعية، فالاقتصاد الفلسطيني ليس إلا ساحة خلفية لرأسمال الإسرائيلي وحاجاته للتوسع، وخزان لليد العاملة الرخيصة، التي يمكن استغلالها بفعل قوانين الاحتلال، إذ تشكل العمالة الفلسطينية قرابة 14,1% من القوة العاملة داخل مناطق الكيان، ولا شك في أن هؤلاء يجرى استغلالهم للحفاظ على الحدود الدنيا للأجور، من دون حصولهم على أي حقوق وضمان صحي واجتماعي.

ولو سلمنا جدلاً بأن سلطات الاحتلال تهدف حقاً لتحقيق السلام عبر التعاون الاقتصادي المتكافئ والعادل، لكانت أولى الخطوات لتحقيق ذلك هو انهاء الاحتلال، والاعتراف بحق العودة، وحق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة.

في السياق ذاته، تمكن الإشارة إلى أن مقولات التعاون وتحقيق السلام عبر التنمية الاقتصادية أصبح لها حضور كبير في النظريات الأمنية المعاصرة، التي تسمى بنظريات الأمن البشري. تعتمد هذه المقاربات الأمنية على أبعاد الاقتصاد وأدوات القوة الناعمة لضمان الأمن، في مقابل اعتماد النظريات والسياسات الأمنية التقليدية على التفوق العسكري كوسيلة وحيدة لضمان الأمن القومي. بعد عقود من محاولة الكيان الصهيوني ضمان أمنه القومي باستخدام القوة العسكرية، فإنه لم ينجح حتى الآن في القضاء على المقاومة الفلسطينية، سواء في مناطق الضفة الغربية أو قطاع غزة. وعليه، فإن مقولة السلام الاقتصادي تحمل أبعاداً أمنية، وتهدف لتحقيق التغلغل الناعم والخفي في النسيج المجتمعي الذي يحمي المقاومة ويؤسس لوجودها، إذ إن القوة العسكرية الصهيونية كانت وستبقى عاجزة عن القضاء على المقاومة، طالما أن حركات المقاومة تملك حاضناً اجتماعياً واقتصادياً ضمن بنية مجتمعها.

دولة الاحتلال في مرمى المؤسسات الدولية وتقاريرها الحقوقية

توضح التقارير الدولية العلاقة بين نكبة فلسطين المستمرة، وطبيعة النظام في دولة الاحتلال بوصفه نظام أبار تهايد

استبدال السياج الفاصل بجدار الفصل العنصري شمالي الضفة الغربية (امير ليفي/ Getty)

رفقة شقور

صدرت عدة تقارير عن منظمات دولية، تصف دولة الاحتلال بدولة الفصل العنصري الأبارتهايد، وذلك رجوعاً للوائح الأمم المتحدة القانونية، التي حاربت هذا النمط في جنوب أفريقيا، من أبرز التقارير التي صدرت في هذا الجانب تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جاء التقرير بعنوان «الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتهايد (الفصل العنصري)»، صدر التقرير بتاريخ الخامس عشر من مارس /آذار لعام 2017. قام بكتابة تقرير منظمة الإسكوا الخبير القانوني الدولي ريتشارد فولك، والخبيرة القانونية فرجينيا تيلي، بتكليف من الإسكوا، وسبب التقرير في حينها عاصفة في أروقة الأمم المتحدة، حيث استقالت الدكتورة ريما خلف، التي شغلت حينها منصب الأمينة التنفيذية للإسكوا، على خلفية الضغوطات بتقليص ميزانية الإسكوا، من أجل سحب التقرير عن موقع المنظمة. لاحقاً؛ صدرت عدة تقارير عن منظمة العفو الدولية، وعن منظمة بتسيلم الحقوقية الإسرائيلية (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، كذلك مؤسسة «يش دين» الإسرائيلية (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان)، وهيومن رايتس ووتش، وصفت تلك التقارير إسرائيل بأنها تمارس الأبارتهايد؛ الفصل العنصري، في كافة الاراضي الفلسطينية، وضد مواطنيها العرب.

تتجلى أهمية التقارير الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية بعدة جوانب:

أولا الجانب القانوني: أثبتت التقارير الصادرة بالاستناد إلى التحقيقات العلمية والأدلة الدامغة أن إسرائيل مدانة بارتكاب جريمة الفصل العنصري الأبارتهايد، وحثت المنظمات التي صدرت عنها التقارير الأمم المتحدة على إكساب تلك التقارير سلطة، بضرورة صدور حكم على إسرائيل من محكمة دولية، وذلك عن طريق تنفيذ توصيات التقارير الدولية من قبل الأمم المتحدة، باستيفائها لمسؤولياتها الدولية فيما يتعلق بتنفيذ القانون الدولي، وحقوق الشعب الفلسطيني، باعتبارها مسألة ملحة وطارئة، لأن الأوضاع التي تتناولها التقارير أوضاع مستمرة، عكس التقارير الأممية السابقة، التي تناولت التحقيق في مسائل مماثلة في دول أخرى، حيث حققت في أوضاع منتهية.

حثت الجهات الصادرة عنها التقارير الأمم المتحدة على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية، بسبب خطورة الاتهامات التي تمخضت عنها التحقيقات العلمية في التقارير. فركزت التقارير على الدعوة من أجل إعادة إحياء «لجنة الأبارتهايد»، في الأمم المتحدة على مستوى الجمعية العمومية، حيث تعود هذه اللجنة للعام 1973، حين تم إقرار معاهدة الأبارتهايد، وتمخض عن ذلك القرار تشكيل لجنة لمتابعة تطبيق المعاهدة، في سبيل إزالة ومنع الأبارتهايد، والمحاسبة عليه، وتمثل هذه اللجنة أهم آليات تنفيذ الاتفاقية، ومارست اللجنة دوراً قانونياً وحقوقياً وسياسياً فاعلاً في جنوب أفريقيا، وتم إلغاء تفعليها منذ سقوط الأبارتهايد هناك عام 1994.

> **لن تقدم أي دولة على دعم طلب تفعيل لجنة مكافحة الأبارتهايد من دون قرار فلسطيني**

ثانياً: الأهمية العالمية في تشكيل رأي عام عالمي ضد الممارسات الإسرائيلية: تشكل التقارير التي تمخضت عن تحقيقات علمية، والصادرة عن مؤسسات دولية، إحراجاً عالمياً لدولة الاحتلال وحلفائها، لذلك استخدمت دولة الاحتلال كافة وسائل الضغط على المنظمات التي صدرت عنها تلك التقارير، في سبيل سحبها، عبر التهديد بتقليص ميزانيات الأمم المتحدة، وتوجيه تهم معاداة السامية لها، وغيرها من وسائل الضغط. عندما قامت الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، اكتسبت تلك الحملة زخماً عالمياً واسعاً في سبعينيات القرن الماضي، واعتبرت منظمة الأمم المتحدة وكذلك الرأي العام العالمي الدولي جريمة الفصل العنصري الأبارتهايد في المرتبة الثانية بعد الإبادة الجماعية في التسلسل الهرمي للأعمال الإجرامية، لذلك ساهم توصيف التقارير الدولية لدولة الاحتلال بدولة الفصل العنصري في الضغط من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة دون انتظار تصريح رسمي بذلك، من أجل إدانة إسرائيل وحكوماتها ومسؤوليها، لارتكابهم جرائم الفصل العنصري الأبارتهايد، مستفيدة بذلك من القوانين الدولية والأممية الواضحة بشأن جريمة الفصل العنصري ومناهضة العنصرية.

أبرز تجليات الأهمية العالمية لتلك التقارير وتأثيرها على تشكيل الرأي العام العالمي نتائج أحدث استطلاع رأي، والصادر عن مؤسسة (Pew Research) ذات المصداقية العالية، الذي أظهر نسبة تأييد أكبر للفلسطينيين في صفوف الشباب الأميركي بنسبة 31% مقابل 56% فقط للإسرائيليين في العام الحالي، وشكلت هذه النسب فرقاً واضحاً عن نتائج الاستطلاعات في السنوات السابقة، مما يعكس حالة توازن في النظر للفلسطينيين، وتحول واضح في الموقف الشعبي، وبالتالي الحزبي الأميركي اتجاه الفلسطينيين. تضغط هذه التحولات في الرأي العام في سبيل معارضة اقتراح تجريم مقاطعة إسرائيل في الكونغرس، من قبل عدة قواعد شعبية وحزبية، كما ترفع الأصوات التي تنادي بجعل المساعدات الأميركية لإسرائيل مشروطة بعدم استخدامها ضد الفلسطينيين. إضافة إلى الضغط الشعبي من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، من انتهاكات الاحتلال وسياسات الفصل العنصري، التي تنتهجها ضدهم السلطات الإسرائيلية، حيث يشكل هذا التحول في الرأي العام الأميركي ورقة ضغط على صناع القرار الأميركي، باتخاذ مواقف متوازنة اتجاه الصراع الإسرائيلي- العربي، تفادياً لعقاب الرأي العام لهم عبر صناديق الاقتراع.

ثالثاً: استحداث منظومة مقاومة فلسطينية وعالمية جديدة للاحتلال الإسرائيلي، تشكل التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، كونها تقارير تعتمد على تحقيقات دولية علمية، حجر أساس في الدعاوى التي يمكن تحريكها ضد دولة الاحتلال في المحاكم الدولية، حيث أنها تفند الادعاء؛ بأن أي مجهود نقدي لممارسات دولة الاحتلال، يندرج تحت مسمى معاداة السامية، كما يفند الخبراء القانونيين هذا الادعاء، رغم المجهودات السياسية الخارجية لدولة الاحتلال لإثبات العكس، فسبق أن صرحت أنييس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، محرجة وزير الخارجية الإسرائيلي حينها، يائير لبيد، الذي اتهم تقرير منظمة العفو بمعاداة السامية قائلة: «انتقاد ممارسات دولة إسرائيل، لا يعد على الإطلاق شكلاً من أشكال معاداة السامية». وأضافت «تقف منظمة العفو الدولية بقوة ضد معاداة السامية، وضد أي شكل من أشكال العنصرية، وقد نددنا باستمرار بالأفعال المعادية للسامية، وأيضا معاداة السامية من قبل العديد من القادة في جميع أنحاء العالم»، وأضافت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية» أن المنظمة تنشر تقرير يصف ممارسات اسرائيل تجاه الفلسطينيين بأنها «فصل عنصري»، على الرغم من مطالبة إسرائيل بسحبه».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مسار

يتناول هذا المقال استعمال الحكومة الحالية عنف المستوطنين في الأراضي المحتلة كأداة عنف غير رسمية، لتحقيق أهداف سياسية، إلى جانب عنف قوات الاحتلال، كي لا تُتهم الحكومة أو قوات الجيش بذلك، أو بأنها تبادر لتغيير الوضع القائم. بذلك نرى أن أهداف الحكومة الحالية وأدواتها تنسجم مع رؤية وأهداف اليمين المتطرف، التي تعني المزيد من مصادرة الأراضي في الضفة الغربية والقدس، وطرد وتهجير الفلسطينيين، والمزيد من الجرحى والقتلى على يد قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. هذه السياسة تخدم مصالح تيارات المستوطنين، الذين باتوا أقرب إلى نقل تجربة الاستعمار الاستيطاني، الذي وقع عام 1948، إلى المناطق المحتلة عام 1967

عنف المستوطنين

أداة لتحقيق أهداف الحكومة الإسرائيلية

امطانس شحادة

أعلنت الحكومة الإسرائيلية عند إقامتها قبل عام أنها ستحافظ على «الوضع القائم»، في المجالات السياسية الخلافية، وكل ما يتعلق بقضية الاحتلال، بغية عدم تهديد تماسك التحالف الجديد، الذي جمع بين أحزاب متناقضة سياسياً وأيديولوجياً. إلا أن مراجعة سياسة وتصرفات حكومة بينت لبيد تجاه احتلال الضفة الغربية وغزة تظهر أن الحكومة تعمل منذ إقامتها، بشكل فاعل ومنهجي، على توسيع وتعزيز المستوطنات، والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وإطلاق عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، بهدف السيطرة على أراضي فلسطينية، وفرض أجواء الخوف والرعب لدى الفلسطينيين، وكذلك استعمال عنف الجيش الإسرائيلي كأداة لترهيب وردع الفلسطينيين، لمنع تطور احتجاج فلسطيني، أو هبة شعبية ضد الاحتلال. يتناول هذا المقال استعمال الحكومة الحالية عنف المستوطنين في الأراضي المحتلة كأداة عنف غير رسمية، لتحقيق أهداف سياسية، إلى جانب عنف قوات الاحتلال، كي لا تُتهم الحكومة أو قوات الجيش الإسرائيلي بذلك، أو بأنها تبادر لتغيير الوضع القائم. بذلك نرى أن أهداف الحكومة الحالية وأدواتها تنسجم مع رؤية وأهداف اليمين المتطرف، التي تعني المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، وطرد وتهجير الفلسطينيين، والمزيد من الجرحى والقتلى على يد قوات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. هذه السياسة تخدم مصالح تيارات المستوطنين، الذين باتوا أقرب إلى نقل تجربة الاستعمار الاستيطاني، الذي وقع عام 1948، إلى المناطق المحتلة عام 1967، أي إعادة تجربة المحو والاستبدال، التي وقعت في الـ 48، إلى مناطق الضفة الغربية. تؤكد تقارير حركة «السلام الآن» أنه منذ تشكيل حكومة الحالية هناك تعزيز للنشاط الاستيطاني ودعمه وتوسيعه، منها إقرار خطة للبناء في منطقة E1، التي يمكن أن توجه ضربة قاتلة لحل الدولتين؛ بناء جديد في مدينة الخليل؛ إصدار مناقصات لبناء 1,355 وحدة سكنية في المستوطنات؛ بناء 731 وحدة سكنية في مستوطنة أريئيل؛ إقرار بناء في «غفعات عمتوس» (تلة الطيارة) في القدس الشرقية. كما صادق مجلس التخطيط في الإدارة المدنية على بناء ما يقارب 3,000 وحدة سكنية في المستوطنات، وإقامة مستوطنة جديدة في عطروت؛ مطار عطروت/ قلنديا القديم. زيادة البناء في المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة، تحت غطاء توسيع المستوطنات القائمة، وإنشاء البؤر الاستيطانية، وزيادة عدد المستوطنين من قبل الحكومة الحالية، مثل الحكومات السابقة، يوضح أن الحكومات الإسرائيلية تواصل جهودها لتغيير التوازن الديموغرافي في الأراضي المحتلة، وقضم أراضٍ فلسطينية بذرائع وحجج متنوعة، وبذلك وضع صعوبات ومنع أي إمكانية لتفكيك المستوطنات في أي تسوية سياسية مستقبلية، أو العودة إلى خطوط الرابع من حزيران 67. هذه السياسات توضح أن الحكومة الحالية تعبر عن تطلعات اليمين الاستيطاني، وتعمل أيضاً على فرض الحقائق على الأرض، وتثبيت الوضع الراهن، مما يساهم في استدامة وتعزيز الاحتلال، والسيطرة على الأراضي الفلسطينية، لتحقيق ذلك؛ تستعين الدولة أو تتواطأ مع العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين.

> **غياب تطبيق القانون في وجه الجرائم التي يرتكبها إسرائيليّون ضدّ فلسطينيّين يسمح بارتكاب جرائم إضافية**

وفقاً لتقارير حركة «السلام الآن» لا يكاد يمر يوم دون اعتداء من المستوطنين على الفلسطينيين، وخاصة المزارعين وممتلكاتهم. هذا يحصل دون أن تحرك الحكومة ساكناً، ودون أي رد فعل أو تصريح من قبل وزير الأمن وغالبية أعضاء الحكومة، وكأنه بالإمكان تجاوز كل هذه الممارسات بالصمت. يشمل عنف المستوطنين الاعتداءات الجسدية، الضرب، إلقاء الحجارة، التهديدات، حرق الأراضي الزراعية، سرقة محاصيل زراعية، إلحاق أضرار بالمنازل، وتدمير سيارات، وفي بعض الحالات القتل، وفقاً لتقارير مركز «بتسيلم».

يتم عنف المستوطنين بدعم كامل من الدولة، أو تواطئها، وبمشاركة ومساعدة ممثليها، كجزء من خطوات نظام الفصل العنصري الإسرائيلي الاستراتيجية. ترى صحيفة «هآرتس» أن الهدف من هذه الخطوات، خاصة عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين، المسعى بـ «انفلات أفراد»، واضح ومعلن؛ طرد الفلسطينيين من الحيز العام ومن الحيز الخاص، وبعدها الاستيلاء على دونم آخر ونبع جديد وبئر مياه إضافية.

توضح منظمة «بتسيلم» أن عنف المستوطنين جزء من آليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وأن الدولة تسمح للمستوطنين بالبقاء في الأراضي التي سُرقت بالقوة من الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال: أقيمت عشرات البؤر الاستيطانية و«المزارع الزراعية»، وهي مستوطنات بكل معنى الكلمة، لكنها دون اعتراف حكومي رسمي بذلك، ومع ذلك تتلقى الدعم والميزانيات من أذرع ومؤسسات السلطات الإسرائيلية، ولا يُقدم أحد على إخلائها، ومؤخراً قررت الحكومة ربط هذه البؤر الاستيطانية بالكهرباء. يمتنع الجيش، كسياسة، عن مواجهة المستوطنين العنيفين، رغم سلطة وقدرة الجنود على اعتقالهم. بشكل عام، يفضل الجيش إبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية أو مراعيهم، بدلاً من مواجهة المستوطنين، إما عن طريق إصدار أوامر بمنطقة عسكرية مغلقة، تنطبق فقط على الفلسطينيين، أو بإطلاق الغاز المسيل للدموع، والقنابل الصوتية، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وحتى الرصاص الحي. وفي بعض الحالات يشارك جنود الاحتلال بأنفسهم في اعتداءات المستوطنين، أو يراقبونهم من بعيد دون فعل أي شيء. بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 كان هناك 410 اعتداءات من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين (302 ضد الممتلكات و108 ضد الأفراد)، وقُتل أربعة فلسطينيين على أيدي مستوطنين في نفس العام. وكان هناك ما مجموعه 358 اعتداء مسجلاً، و335 هجوماً خلال عام 2019. وفقاً للتقارير، فإن اعتداءات المستوطنين موجهة بشكل أساسي ضد العائلات الفلسطينية القروية، التي تعيش في مزارع صغيرة، أو في قرى وبلدات داخل الضفة الغربية المحتلة، المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية. والكثير من هؤلاء الفلسطينيين يعيشون في منطقة «ج»، الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية الكاملة، حيث تتجلى حيلة الضم الإسرائيلية بشكل أوضح. يشير رصد مؤسسة «يش دين» إلى أن جهاز تطبيق القانون الإسرائيلي يُخفق بشكل بنيوي وممنهج في القيام بواجبه، وفق القانون الدولي بحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين، ويسمح غياب تطبيق القانون بمواصلة ارتكاب الجرائم الأيديولوجية في الضفة الغربية، وبقيام إسرائيل بتطبيع ممارسة العنف ودعمه. في إطار الرصد الذي تجريه مؤسسة «يش دين»، فُحص 1,395 ملف تحقيق فُتحتْ منذ عام 2005 لغاية عام 2021، في لواء "شاي" (الضفة الغربية)، التابع للشرطة الإسرائيلية، وانتهت معالجتها، وذلك في أعقاب شكاوى قدّمها متضرّرون فلسطينيّون. وقد أُغلق 1,279 ملفاً مع انتهاء التحقيق فيها من دون تقديم لائحة اتّهام (أي 92% من الملفات)، فيما لم تُقدَّم لوائح اتّهام إلّا في 116 ملفاً (8% من الملفات). تشير نسبة الإخفاقات المرتفعة إلى وجود فشل بُنيويّ متواصل لدى وكالات تطبيق القانون، في معالجتها للجريمة الأيديولوجيّة الموجّهة ضدّ الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة. وفي المجمل، نرى أنّ نسبة الملفات التي فُتحت بخصوص الجرائم الأيديولوجيّة المرتكبة ضدّ فلسطينيّين في الضفة الغربيّة، منذ عام 2005، والتي انقضت في نهاية الأمر إلى إدانة المتهمين، بلغت 3% فقط (52 ملفًا). تُضاف إلى ذلك المعطيات التي أوردتها الشرطة الإسرائيليّة لمؤسسة «يش دين»، بخصوص 732 ملفّ تحقيق فُتحت في لواء "شاي" بين 2018 – 2020، تركّزت حول «أعمال شغب إسرائيليّة، وجرائم قوميّة يهوديّة». وكان المتضرّرون في نصف هذه الأعمال تقريباً (369 ملفّ تحقيق) من الفلسطينيّين. وتتطرّق الملفات التي لم يكن المتضرّرون منها من الفلسطينيّين بشكل خاصّ إلى جنح ومخالفات ارتُكبت ضدّ قوّات الأمن، والقليل منها يتطرّق إلى الإخلال بأوامر إداريّة، وإلحاق الأذى بمواطنين إسرائيليّين، وبأجانب (ناشطين). في الحالات التي كان فيها المتضرّر فلسطينيّاً قُدّمتْ 11 لائحة اتّهام (3% من مُجمل الملفّات)، لكن في الحالات التي لم يكن المتضرّر فلسطينيّاً قُدّمت 70 لائحة اتّهام (19%). أي احتمالية توجيه سلطات القانون الإسرائيليّة لوائح اتهام ضدّ إسرائيليّ الحق الأذى بأشخاص ليسوا فلسطينيّين في الضفة الغربيّة (أفراد قوّات الأمن وآخرين) أعلى بستّة أضعاف من احتمال تقديم لائحة اتهام ضدّ إسرائيليّ الحق الأذى بفلسطينيّ.

غياب تطبيق القانون والردع في وجه الجرائم الأيديولوجيّة التي يرتكبها إسرائيليّون ضدّ فلسطينيّين يسمح بارتكاب جرائم إضافيّة تجاه سُكّان غير محميّين. ويُضاف إلى ذلك أنّ سياسة تطبيق القانون التي تنتهجها إسرائيل ضدّ عنف المستوطنين تُبطل أيّ إمكانية ردع ضدّ المُجرمين، وتشير إلى أنّ إسرائيل شريكة في العنف المُوجّه ضدّ الفلسطينيّين، وهي مسؤولة عنه.

مزيج من العنف الرسمي وغير الرسمي يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بمساحة من الإنكار والادعاء بأن «هؤلاء المستوطنين» من يقومون بالعنف من جهة، وتعزيز مصادرة الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى. يمكن القول إن عنف المستوطنين يخدم مصالح وأهداف الحكومة الحالية، من دون أن تتحمل الأخيرة المسؤولية المباشرة. بخلاف حكومات نتنياهو، فإن السياسة الحالية تطبق في ظل صمت الأحزاب الصهيونية «اليسارية»، والحزب العربي الشريك في الائتلاف الحكومي، مما يقلل من الانتقادات داخل إسرائيل وفي العالم العربي والساحة الدولية، الأمر الذي يزيد من شهية المستوطنين، واستمرار العنف تجاه الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967 ويزيد من حجمه وخطورته.

جيش الاحتلال يحمي مستوطنين أثناء استيلائهم على نبع مياه جنوبي نابلس (جعفر اشتيه/ فرانس برس)

تنصل إسرائيل من الاتفاقيات الدولية

جنان عبده

القانون غير منفصل عن السياسة في نظام استعماري إحلالي، فهو أداة بيد المستعمر المحتل، ويختفي مفهوم العدل والعدالة من محتواه وتطبيقاته. حيث المُشرع من يسن القوانين، هو المحتل المستعمر المستوطن، ويكون دور المحاكم، سواء المدنية أو العسكرية ضمان تطبيق هذا القانون غير العادل، بل والظالم في أساسه تجاه الواقعين تحت الاحتلال، والمعني بتثبيت أساس دولته ونظامها. بالتالي فإن التوجه لهذه المحاكم للاحتكام إليها، لا يبعث الأمل لدى الواقعين تحت الاحتلال، بل في الكثير من الأحيان يحدث العكس، حيث يُثبت قرارات سيئة، تعتمدها المحاكم لاحقاً كسابقات قضائية.

لا يحتكم الفلسطيني للمحكمة الإسرائيلية لتنصفه، إذ يجد نفسه في غالبية الأحيان يُحاكم في هذه المحاكم، ويعمد بعض الفلسطينيين إلى مقاطعة محاكم الاحتلال، كما حدث مع العديد من المعتقلين الإداريين، الذين يعتقلون دون تهمة أو محاكمة، ويتم تمديد اعتقالهم بأمر الحاكم العسكري، ومنهم من قضى سنوات في المعتقل دون أي محاكمة، ودون أن يُعرف متى سيتم الإفراج عنه. لا يعترف الفلسطيني بها (المحكمة الإسرائيلية)، وبصلاحيتها، ولا بعدالتها، ويرى حكمها معروفاً مسبقاً، خاصة ما يسمى «المحاكم العسكرية»، التي تدار من قبل العسكر، وتعتمد قوانين عسكرية.

سنت إسرائيل منذ قيامها، وما زالت، مجموعة من القوانين في مجالات مختلفة، تضمن سيادتها، ويهوديتها، وتجرد الفلسطيني من كل شيء، الأرض، حق العودة، فطردت ومنعت العودة، وهجرت وهدمت البيوت والقرى بكاملها، ووطنت فيها مستوطنين، وما زالت. وتطبق هذه القوانين والانتهاكات المستمرة في المناطق المحتلة عام 48، وتلك المحتلة عام 67. فالاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت والتضييق مستمر. وما زالت الدولة تعتبر نفسها بحالة طوارئ منذ قيامها، وتتيح لنفسها استعمال أنظمة الطوارئ في الحالات التي تراها مناسبة.

تتدرج السجون ومراكز التحقيق ضمن هذه المنظومة، وليس خارجها، بل هي في صميمها وفي صميم تطبيقها، وتشكل أدوات إضافية للقمع والتعذيب والسيطرة والانتهاك، ويحظى المحققون بحماية قانونية، تحت تسميات مختلفة، تضمن لهم عدم تقديمهم للمحاكمة، ما يضمن استمرار هذه المنظومة. القوانين الإسرائيلية أداة لحفظ الانتهاك والتعذيب لا لمحاربته.

لقد وضعت إسرائيل منظومة قوانين وأنظمة وتعليمات كاملة، لما تسميه «المعتقلين الأمنيين» (وترفض تسميتهم بالأسرى السياسيين، لتجرد نضالهم من الصبغة السياسية والمقاومة، التي يحظى بها الواقعون تحت الاحتلال، لتحولهم إلى مخلين بالنظام ومهددين لأمنها)، ولحماية «أمنها» ومحاربة ما تسميه «الإرهاب»، تطبقها بدءا من الاعتقال، ثم التحقيق في مراكز التحقيق الخاصة، والاعتقال في مراكز الاعتقال والسجون والأقسام الخاصة، ولا يستثنى الأطفال القاصرون من هذه الأنظمة، أو من سوء المعاملة والتحقيقات القاسية. ويحظى محققو المخابرات الإسرائيليون بمكانة خاصة، وحماية خاصة قانونية، كونهم «حراس البيت»، الذين يحمون دولتهم وأمنها. فيعطي القانون حماية لهم. على سبيل المثال، يعفي قانون الجنايات الإسرائيلي، للعام 1977 (في البند 34/ب) مُحقق الشاباك من المسؤولية القانونية، وبالتالي من تقديمهم للمحاكمة في حال استخدامهم «وسائل تحقيق خاصة» بحالات «الضرورة»، كذريعة لاستثنائي القانون الإسرائيلي تحقيقات المخابرات من ضرورة توثيقها بالصوت والصورة، وبالتالي لا يتم توثيق الانتهاكات والتعذيب الحاصل في غرف التحقيق، وطبعا ينكر المحققون بشكل منهجي استعمالهم التعذيب، حتى في الحالات التي وصل فيها المعتقلون إلى المشافي وخضعوا للعلاج المكثف جراء تعذيبهم.

> **سنت إسرائيل مجموعة من القوانين، تضمن سيادتها، ويهوديتها، وتجرد الفلسطيني من كل شيء**

في العام 2020، قدّمت الحكومة الإسرائيلية مسوّدة (تعليمات مؤقتة)، لتعديل قانون العقوبات (صلاحيات الاعتقال) لعام 1996، الذي ينطبق على مراكز الاعتقال والتحقيق التابع لجهاز المخابرات. يهدف التعديل إلى استثناء معتقلات المخابرات من مجمل المعتقلات التي ينطبق عليها قرار المحكمة العليا، المعروف بقضية رقم 1892 /14، القاضي بضرورة رفع الحدّ الأدنى لـ«حيّز المعيشة»، أي المساحة المتاحة لكل معتقل في تلك المعتقلات، من 3,5 م إلى 4,5 م للشخص الواحد، ويطالب التعديل بإعفاء الدولة من الالتزام بهذا التحديد. ينص مقترح التعديل على أن يسري مفعول هذا الاستثناء مدة تصل إلى سبع سنوات، في المجمل (3 سنوات بناء على التعليمات المؤقتة، فضلاً عن فترتين إضافيتين، تكون مدة كل واحدة منهما سنتين). فعلاوة على التحقيقات الصعبة، والتعذيب في غرف التحقيق، يهدف مقترح القانون إلى إبقاء الزنازين أيضاً دون الحد الأدنى الذي يوفره القانون الحالي للمعتقلين. إن اقتراح التعديل الحكومي بمثابة مسعى قانوني يضمن استمرار التعذيب، ليس فقط في غرف التحقيق بل في الزنازين أيضاً، تصف إفادات المعتقلين ظروف الزنازين اللاإنسانية والمهينة، كإبقاء النور مضاءً داخل الزنزانة ليلاً ونهاراً، أو زنازين دون إضاءة تشبه القبور الزنازين القبر كما يقول المعتقلون، تشغيل التبريد بدرجات برودة عالية، غير محمولة، جدران الزنازين الرمادية، ذات النتوءات الحادة التي لا يتمكن المعتقل من الاتكاء عليها، المراحيض السيئة والروائح الكريهة المنبعثة منها، انعدام ماء الشرب أو تدني جودته، وجود الحشرات والجرذان، الضجة المفتعلة وصراخ السجانين، الذي يمنع أي إمكانية للراحة أو النوم، وما إلى ذلك. ورغم وجود الزنازين في مراكز التحقيق، ورغم مطالبة مقترح القانون باستثناء هذه الزنازين وإبقاء حجمها دون الحد الأدنى، يدعي جهاز المخابرات حين تتم الشكوى من الزنازين أنه غير مسؤول عنها، على اعتبارها مسؤولية مصلحة السجون. فإن لم تكن تحت مسؤوليته! لماذا يطلب مقترح القانون استثنائها من تطبيق مواءمة حجمها لشروط الحد الأدنى؟ إن لم يكن السبب استمرار التعذيب والتضييق على المعتقلين في الزنازين، كما يحدث في غرف التحقيق! الأمر الذي أكدته الدولة في ردها على المحكمة التي الزمتها بتطبيق قرار الحد الأدنى الجديد ورفع مساحة الزنازين، من الوضع الحالي (3,5 م) إلى 4 أمتار، أو إلى (4,5 م بما يشمل مراحيض وحمام) في المرحلة الثانية من تنفيذ القرار، في قضية رقم 14/1892، حيث ادعت الدولة عدم قدرتها على تطبيق المعايير التي أقرتها المحكمة في المدة الزمنية المُعطاة، وأن هناك «حاجات خاصة» في هذه المعتقلات والتحقيقات تمنع تطبيق المعايير المطلوبة من المحكمة. وادعت الدولة في مسودة القانون المقترح أن التحقيق مع المتهمين في القضايا الأمنية يختلف بماهيته عن التحقيقات الأخرى، وعمليا يبغي مقترح التعديل استمرار انتهاك حقوق المعتقلين وتعذيبهم.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

هل يعقل ان يُنصف المحتل الشعب الواقع تحت الاحتلال، وما هو دور المحاكم والقانون/ القانون اداة بيد المُحتل

الاحتلال يعتقل طفل فلسطيني من مدينة الخليل (حازم بدر/فرانس برس)

قضية

بين القيم الليبرالية والتجييش العنصري الديني
تناقضات الاحتلال

■ رأى جابوتنسكي أنه بمجرد قيام الدولة عليها أن تعيش بالسيف

■ الخلاف في إسرائيل على شكل الممارسات الاستعمارية لا جوهرها

من خلال هذا التحليل والاستعراض، سنبرهن حقيقة متينة، تكشف أن التناقضات بين معسكر اليسار الصهيوني، اليمين القومي التقليدي، واليمين الاستيطاني الديني المتطرف، ليست إلا وهماً وخداعاً. للوهلة الأولى، ومن خلال متابعة السياسة الإسرائيلية، وتحليلات الإعلام العبري، والباحثين الإسرائيليين، نشاهد ثلاثة تيارات أيديولوجية مهيمنة متباينة في فكرها وقيمها، وهي اليسار الصهيوني، اليمين الصهيوني القومي الليبرالي، واليمين الاستيطاني الديني المتطرف، لكن في الحقيقة؛ وإن اختلفت هذه التيارات في الشعارات والتصريحات، إلا أنها تتفق على جوهر واحد ووحيد، وهو المشروع الصهيوني الكولونيالي.

سامي العلي

نجحت التعددية الحزبية والأيديولوجية في إسرائيل، على مدار عقود، في تضليل الرأي العام المحلي العربي والعالمي على حد سواء. للوهلة الأولى ينبهر المشاهد بهذه التعددية وليدة الديمقراطية المدعاة لإسرائيل، مع العلم بأنها قناع لتلميع وجه إسرائيل في العالم، ولتحقيق المشروع الصهيوني الاستعماري في أرض فلسطين.

كما تلعب التناقضات «الشكلية» بين التيارات والحركات السياسية الإسرائيلية، دوراً مهماً في إقامة دولة إسرائيل الكبرى. هذه التناقضات، التي تطفو بقوة قبيل كل انتخابات إسرائيلية، وتثير جدلاً واسعاً وصاخباً، بين الأحزاب الصهيونية المتنافسة، والمتراوحة على محور اليمين والوسط واليسار، ما هي إلا تكتيكات انتخابية وسياسة ودعائية، وبرنامج ممنهج يطبقه الاحتلال في سبيل فرض السيادة والهيمنة.

من خلال هذا التحليل والاستعراض، سنبرهن حقيقة متينة، تكشف بأن التناقضات بين معسكر اليسار الصهيوني، واليمين القومي التقليدي، واليمين الاستيطاني الديني المتطرف، ليست إلا وهماً وخداعاً.

للوهلة الأولى؛ ومن خلال متابعة السياسة الإسرائيلية، وتحليلات الإعلام العبري، والباحثين الإسرائيليين، نشاهد ثلاثة تيارات أيديولوجية مهيمنة متباينة في فكرها وقيمها، وهي اليسار الصهيوني، اليمين الصهيوني القومي الليبرالي، واليمين الاستيطاني الديني المتطرف، لكن في الحقيقة؛ وإن اختلفت هذه التيارات في الشعارات والتصريحات، إلا أنها تتفق على جوهر واحد ووحيد، وهو المشروع الصهيوني الكولونيالي.

اليسار واليمين سواء في خدمة الصهيونية

يتمثل معسكر اليسار في إسرائيل بحزبين مركزيين، هما العمل وميرتس، بالإضافة للأحزاب العمالية الصغيرة، التي تنشأ وتختفي مع كل انتخابات للكنيست. يعادل هذا المعسكر في الساحة الإسرائيلية القطب الآخر المسمى بمعسكر اليمين، الذي يتزعمه الليكود، ويضم بين جنباته الأحزاب الاستيطانية الفاشية والأحزاب الدينية. وتبرز الاختلافات والتباينات الشديدة بين المعسكرين، تجاه القضايا السياسية، وبخاصة السلام مع الفلسطينيين. على مدار عقود، حمل ما يسمى اليسار الإسرائيلي (ميرتس وحزب العمل) راية السلام، وهيمن في الماضي على الساحة السياسة الإسرائيلية، أما اليوم فبعيش حالة تقهقر، تصل إلى حد الزوال. لم ينعكس تراجع قوة اليسار الصهيوني، على عدد المقاعد القليل في الكنيست فقط، بل أيضا في خضوعه لليمين الفاشي، وهرولته للجلوس في أحضان حكومة يمينية فاشية يترأسها مستوطن، خلافا للمبادئ المعلنة لهذا المعسكر، وعلى رأسها حل الدولتين، وإنهاء الاستيطان، وتحقيق المساواة. لكن كل مراقب ومطلع على التقلبات السياسية الإسرائيلية، يدرك بأن معسكر اليسار، لم يناقض قيمه ومشروعه، ولم يخن حلم دولة اليهود، بل كشف عما كان يخفيه وراء التصريحات ومبادرات السلام وطرحه السياسي اليساري الديمقراطي، وهو جوهر صهيوني متماه مع المشروع الاستعماري، أحد الراهين الحديثة؛ هو تأييده لقوانين تشرعن الابرتهايد والاستيطان، وتنازله عن قيم ليبرالية أممية، في سبيل استرجاع مجده، من خلال ائتلاف هش قارب على النهاية.

وما يلاشي الحدود بين معسكر اليسار الصهيوني واليمين الفاشي، هم قادة إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية، الذين ينادون بتحقيق السلام مع العرب، في الوقت الذي يمارسون فيه أعمالاً عدوانية ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ويدعمون الاستيطان، بتعادل في ذلك قادة العمل وميرتس مع قادة الليكود. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان حزب الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن، أول من وقع اتفاق سلام مع دولة عربية، وهو ما لم يفعله حزب العمل اليساري، زعيم «معسكر السلام»، الذي هندس النكبة والتهجير والقتل، إبان النكبة عام 1948. والمراقب لمسيرة هذا التيار وامتداده، لا يميز أبدا فروقات بين سنوات حكمه وحكم اليمين، إذ ترجما العقيدة الصهيونية بسياستهما، وإن اختلفت الأدوات والطرق.

لم يصل؛ انصهار اليسار الإسرائيلي في الإجماع الصهيوني إلى ذروته عندما رفض حزب ميرتس تطبيق حق العودة، بل وصلها عندما دخل معسكر اليسار حكومة يمينية استيطانية، تضم أحزاباً دينية فاشية، لتسحق قيمه الليبرالية الخادعة أمام جوهر الصهيونية، ويتغلب فكره الاستعماري التهويدي على اليساري. محطات مفصلية عديدة من الصراع فضحت هذا التيار، الذي تلاشى ويصارع من أجل البقاء، وحرص على عدم كسر الإجماع الصهيوني، حتى في العدوان على غزة ولبنان وممارسات الاحتلال اليومية، وما زال يسعى لحمايته، بذريعة الحفاظ على أمن وكيان إسرائيل.

بيني غانتس وينير ليبد في اجتماع الكنيست (جيل كوهين/ فرانس برس)

جابوتنسكي... غطاء إسرائيل الليبرالي

يعتبر زئيف جابوتنسكي؛ من أبرز الشخصيات في تاريخ الحركة الصهيونية، ومؤسس الخط التصحيحي للصهيونية-القومية العلمانية المحافظة، وأكثرها إثارةً للجدل، وقد عاد اسمه إلى الظهور مؤخرًا، في الخطاب العام الإسرائيلي كشخصية مدعاة لليبرالية، لا سيما في خدمة قادة الليكود، وعلى رأسهم نتنياهو، الذي يسعى لوضع نفسه وريثًا شرعيا لإرثه، كما يتبناه اليسار الوسط الصهيوني، كبديل يميني «عاقل»، ونموذج ديمقراطي لليبرالي، ونموذج لسيادة القانون والنظام، وربما ليس من الأردن، وفي وسائل الإعلام، تنعكس عودة جابوتنسكي لأوساط الأكاديمية الإيطالية، التي عاش فيها زمن صعود الفاشية واستيلائها على السلطة. وكانت دعواه بالصهيونية الواحدية، أكبر رد على مزاعم تقارب الصهيونية مع الاشتراكية والليبرالية، وقد قال عنه موسوليني «لا بد لكم من دولة يهودية، بعلم يهودي ولغة يهودية، والشخص الذي يفهم ذلك، هو فاشيكم جابوتنسكي».

وكان جابوتنسكي يؤمن بجدوى القوة، ويفضلها على وسائل أخرى، ورأى أن الدولة بمجرد أن تقوم ستضطر للعيش بالسيف، واضعاً نظرية لم يتبنّها خلفاؤه الأيديولوجيون في حزب حيروت ولاحقًا الليكود فحسب، وإنما من يعتبرون أنفسهم يساريين واشتراكيين أيضاً. كما عارض جابوتنسكي بشدة إنشاء مؤسسات ديمقراطية، يتم فيها تمثيل متساوٍ لجميع سكان البلاد، كما أعلن في عام 1918: «لم يعد بإمكاننا اقتراح برلمان، أو المطالبة به: إذا كان ديمقراطيًا - فسيكون ضدنا»، وهذا يفند ادعاء أن جابوتنسكي، كان الاستثناء في الحركة الصهيونية السياسية، بل كان القاعدة، والدليل على ذلك: تطابق سياسات بن غوريون العمالي الاشتراكي، تجاه الشعب العربي الفلسطيني من حيث الجوهر، مع برنامج جابوتنسكي.

لعل الواقعة التاريخية؛ عند نقل أشكول (الاشتراكي هو الآخر) رفات جابوتنسكي، من نيويورك إلى القدس، حيث دفنت في جبل «هرتسل» جنباً إلى جنب مع الآباء المؤسسين، هي إشارة لعدم وجود أي فروق في الجوهر، بين تيارات وأحزاب الحركة الصهيونية.

القيادة الدينية في خدمة المشروع الاستيطاني

إن انتصار اليمين الديني الراديكالي برئاسة نفتالي بينت وأتباعه من الصهيونية الدينية، عبارة عن تخليد لآثار إرث كهانا، وهي تقديس كراهية الأجانب، التي باتت واضحة في كل من الليكود واليمين الراديكالي الاستيطاني، ولعل أبرز الشخصيات في حزب «يمينا» الممثلة لإرث الصهيونية الدينية اليوم، هو متان كهانا؛ الذي يشغل نائب وزير الخدمات الدينية، أحد تلامذة الحاخام تسفي يهودا كوك، الذي لا يرى إقامة دولة يهودية اغتصابًا للتقاليد، بل بداية نشطة للخلاص.

في مايو/أيار 1967، وعشية عيد الاستقلال الإسرائيلي، ألقى تسفي يهودا كوك خطبة أمام مجموعة من الطلاب الحاخاميين الحاليين والسابقين، وأعرب عن خيبة أمله العميقة، من خطة التقسيم، التي وضعتها الأمم المتحدة عام 1947، وبعد مرور ثلاثة أسابيع على خطبته، هزمت إسرائيل جيوش مصر وسورية والأردن في ستة أيام، واستولت بذلك على أراضي سيناء، والضفة الغربية لنهر الأردن، ومرتفعات الجولان السورية، والقدس بأسرها. وعندما استولى الجيش الإسرائيلي على البلدة القديمة في القدس، وأخذها من أيدي الجيش الأردني، أرسل قائد فصيلة غربة جيب لإحضار كوك إلى حائط البراق/ المبكى، وقال كوك: «إننا من موضعنا هذا، نُقيم شعب إسرائيل والعالم بأسره، أننا قد عدنا للتو، تحت القيادة السماوية، إلى ديارنا، في مرتفعات القداسة ومدينتنا المقدسة. ولن نبرح هذا المكان أبدًا».

من وجهة نظر كوك، كان يجري تأسيس مملكة الله في إسرائيل التوراتية، على يد القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي. لكنه وأتباعه في المدرسة الدينية، لم يكونوا الوحيدين الذين رأوا الانتصار من منظور خارق للطبيعة. ومن وجهة نظر كثيرين، أصبحت الصهيونية الآن مشبّعة بالأهمية الأخروية. واكتسبت الصهيونية الدينية، التي كانت هامشية في السياسة الإسرائيلية، قوة ليس أقلها بين اليهود الأوائل، الذين جاءوا لبناء المستوطنات في الضفة الغربية. وعلى الفور تقريبًا، استولى هؤلاء المستوطنون على صور أسلافهم العلمانيين اليساريين.

إن وصول أيديولوجية الصهيونية الدينية الاستيطانية إلى سدة الحكم، ودخولها ائتلافًا يشمل مركبات ذات أيديولوجيات يسارية وليبرالية ويمينية محافظة، مناقضة لعقيدتها للوهلة الأولى، تؤكد بشكل لا يقبل التأويل، أن الاختلاف في الأيديولوجية لا يفسد الإجماع على جوهر الصهيونية. فهي جزء من الغطاء السياسي للأحزاب الليبرالية واليسارية، التي تخفي حقيقة جوهرها الكولونيالي أمام العالم، مدعية الديمقراطية والمساواة والعدل، إذ تحافظ الأحزاب القومية الدينية الاستيطانية، بأختلافها الشكلي المزعوم، على مياه الوجه، بل على قناع إسرائيل الديمقراطي، فالتناقضات مهمة ما دامت تفرز شكليا معسكرات متباينة فكريا، وتخدم المشروع جوهريا وعمليا.

ختاما؛ يمكن الجزم، بأن التناقضات الفكرية داخل الاحتلال حول شكل الممارسات الاستعمارية، وليس حول جوهره، لا تشكل عائقا، أمام المشروع الصهيوني الطامح لإقامة دولة يهودية بين البحر والنهر. فهي تخدم مصالح إسرائيل محليا ودوليا، وتساعدها على تخليد الاحتلال، وتصفية كل أفق لحل سلمي، يفضي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

إطلاق النار على تظاهرة فلسطينية (حازم بدر/ فرانس برس)

مملكة التوراة

يرى الحاخام تسفي يهودا كوك، أنه كان يجري تأسيس مملكة الله في إسرائيل التوراتية، على يد القدرة القتالية للجيش الإسرائيلي، لكنه وأتباعه في المدرسة الدينية، لم يكونوا الوحيدين الذين رأوا الانتصار في حرب 1967 من منظور خارق للطبيعة. ومن وجهة نظر كثيرين، أصبحت الصهيونية الآن مشبّعة بالأهمية الأخروية. واكتسبت الصهيونية الدينية، التي كانت هامشية في السياسة الإسرائيلية قبل ذلك، قوة ليس أقلها بين اليهود الأوائل، الذين جاءوا لبناء المستوطنات في الضفة الغربية. وعلى الفور تقريبًا، استولى هؤلاء المستوطنون على صور أسلافهم العلمانيين اليساريين.

إن وصول أيديولوجية الصهيونية الدينية الاستيطانية إلى سدة الحكم، ودخولها ائتلافًا يشمل مركبات ذات أيديولوجيات يسارية وليبرالية ويمينية محافظة، مناقضة لعقيدتها للوهلة الأولى، تؤكد بشكل لا يقبل التأويل، أن الاختلاف في الأيديولوجية لا يفسد الإجماع على جوهر الصهيونية. فهي جزء من الغطاء السياسي للأحزاب الليبرالية واليسارية، التي تخفي حقيقة جوهرها الكولونيالي أمام العالم، مدعية الديمقراطية والمساواة والعدل.

تظاهرة مناصرة لمقاطعة إسرائيل في برلين (سيث هاليوب/Getty)

النضال في الشتات... صفعات على وجه الصهيونية

تامر خرمه

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في دول الطوق ليست وحدها الشاهد المادي الملموس على استمرارية نكبة الشعب الفلسطيني، التي تغذيها ديمومة الاحتلال وجرائمه، بل لا يزال الوجود النضالي الفلسطيني في كافة أنحاء هذا الكوكب، بما فيه القارة العجوز والأميركيتين، شاهداً حياً يعري دولة الاحتلال، ويكشف الوجه الحقيقي للعقيدة الصهيونية. بل وأبعد من ذلك، بات النضال المشترك الذي يربط القضية الفلسطينية بمختلف نضالات الشعوب ضد الاضطهاد، والاستغلال، والعنصرية، مصدر قلق وجودي، ليس للكيان الصهيوني فحسب، بل ولكافة الدول المستبدة المرتبطة مصيرياً بهذا الكيان في الواقع. لطالما كان الوجود الفلسطيني في الشتات عاملاً بالغ الأهمية في صراع الوجود والهوية مع المشروع الصهيوني، حيث نجحت المنظمات الجماهيرية والنضالية، منذ تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين رسمياً عام 1959، في فرض القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أممية لا يمكن تجاوزها على الإطلاق. لكن النضال الفلسطيني في الدول الغربية، على وجه التحديد، بات يحتل اليوم أهمية استثنائية، في ظل محاولات التغطية المستمرة على جرائم الاحتلال التي لا تنتهي، والإصرار على المضي في مشروع «أسرلة» القدس، وضم الضفة الغربية.

كما أن استهداف وكالة الغوث ومحاولة تصفيتها، لنزع صفة اللجوء عن الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة، بهدف تصفية حق العودة، وتصوير السردية الصهيونية على أنها «حقيقة تاريخية»، والتغيرات العميقة التي تشهدها مخيمات اللاجئين، التي رحل عنها سكانها لأسباب اقتصادية أو بسبب تدميرها، كما حدث في مخيم اليرموك بسورية، أو خنق كثير من هذه المخيمات، كما يحدث في لبنان، للتخلص من الوجود الفلسطيني في تلك المخيمات، جرائم تخدم الأجندة الصهيونية بلا شك. ولكن رغم كل هذا، يبقى الوجود الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة وقوداً لديمومة النضال والثورة المستمرة.

تعرية الاحتلال

صحيح أن الدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في الشتات يختلف كيفياً عن نظيره في سبعينيات القرن الماضي، ولا شك بأن هناك ضرورة ملحة للارتقاء بفاعلية هذا الدور، إلى مستويات أعلى بكثير من واقعه الحالي، غير أن هذا لا ينفي حقيقة نجاح النضال الفلسطيني في الخارج، ولا سيما في الدول الديمقراطية المتطورة في تعرية الاحتلال وفضح جرائمه، في أكثر من محطة، واستقطاب الكثيرين، سواء على مستوى النخب أو القواعد الشعبية في تلك الدول، إلى الصفوف المناصرة للقضية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني. خلال كل عدوان صهيوني على قطاع غزة تشهد مختلف المدن والعواصم الغربية تظاهرات مؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، ومنددة بجرائم الكيان العنصري، حتى وصل الأمر إلى تعزيز سلاح المقاطعة، وحمل كثير من الشركات الرأسمالية على سحب استثماراتها من المستعمرات الصهيونية، بل وإلى تكثيف النداءات المطالبة بفرض العقوبات على هذا الكيان، الذي بات موسوما بفصله العنصري. مثلا، تسلط منظمة العفو الدولية الضوء على مسألة «الأبرتهايد»، في كل مناسبة؛ بل وأكدت في أكثر من بيان صادر عنها، أن النكبة الفلسطينية هي نكبة مستمرة. ورغم محاولات «العم سام» في بلاد «اليانكيز» الرامية إلى «تجريم» مقاطعة «إسرائيل»، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام 2020، لصالح دعوات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، باعتبارها، أي المقاطعة، شكلا من أشكال حرية التعبير. كما أرغمت الأمم المتحدة في العام نفسه، على إصدار قاعدة بيانات للشركات العاملة في المستعمرات، قبل أن يطالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والذي يمثل 200 مليون عامل في 163 دولة، الشركات المدرجة على هذه القائمة، بـ«إنهاء وجودها غير القانوني على الأراضي الفلسطينية».

حتى المؤسسات الرأسمالية الغربية، التي طالما دعمت جرائم الاحتلال، بات الكثير منها مضطرا لإخفاء دعمه للكيان، أو لسحب استثماراته، تحت وطأة الضغوط الشعبية والقانونية. ففي العام 2020 أيضا، قامت مؤسسات مالية ضخمة بسحب استثماراتها، وفقا لما أوردته حركة المقاطعة «بي دي إس». من هذه المؤسسات أكبر صندوق تقاعد في هولندا «إيه بي بي» الذي سحب استثماراته من المصرفين الإسرائيليين «لئومي» و«هبوعليم»، والشركة النرويجية «سوربرانه» للخدمات المالية، والبالغة قيمة أصولها 100 مليار دولار، حيث سحبت استثماراتها من أربع شركات تنتفع من الاحتلال الإسرائيلي، وهي بنك «ديسكاونت» وشركة «جنرال إلكتريك»، وشركة «فيرست سولار» الأميركية لتصنيع الألواح الشمسية، وشركة «دي إكس سي» الأميركية لتكنولوجيا المعلومات.

النضال المشترك

هناك أمثلة كثيرة على نجاح اللاجئين الفلسطينيين في فتح بوابات مواجهة جديدة مع الاحتلال على المستوى الأممي، حركات المقاطعة، والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية في أوروبا والأميركيتين، التي فازت بأكثر من معركة قانونية، وكشفت زيف السردية الصهيونية في أكثر من محطة، وعززت أيضا ربط القضية الفلسطينية بالقضايا المحلية، في سياق النضال ضد كل أشكال الظلم والاضطهاد. ولعل من أبرز المحطات التي جسدت النضال المشترك ضد كل من العنصرية والصهيونية على حد سواء، التظاهرات الحاشدة التي أعقبت مقتل الأميركي من أصول أفريقية جورج فلويد، قبل عامين، حيث رفعت الأعلام الفلسطينية في كثير من التظاهرات التي اجتاحت مدن العالم إثر هذه الجريمة البشعة. كما لا يزال كثير من النشطاء والمنظمات النضالية في الأميركيتين يسلطون الضوء على تلازم النضال من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية والنضال ضد اضطهاد السود والسكان الأصليين، وخاصة في أميركا اللاتينية، التي تنشط فيها كثير من المنظمات الأممية المناصرة للقضية الفلسطينية، ومنها الرابطة الأممية للعمال - الأممية الرابعة، المتمسكة بشعار تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. الغزو الروسي لأوكرانيا يعد اليوم فرصة مواتية لقرع جدران الصمت، وتذكير العالم بأن أبشع أشكال الاحتلال لا يزال جاثما في الشرق الأوسط، على أرض فلسطين، وبأن جرائم نظام موسكو سبقت أوكرانيا إلى سورية، التي لا يمكن فصل نضال شعبها من أجل الحرية عن النضال من أجل تحرير فلسطين، ولعل أبلغ صيغة للتعبير عن هذا النضال المشترك الشعار الذي صاغه المفكر الفلسطيني - السوري الراحل سلامة كيلة: «من أجل تحرير فلسطين.. نريد إسقاط النظام».

بالصورة

لم يعد الدور الإعلامي محصوراً في نقل الوقائع، بل أصبح يقود الحروب، لاسيما الحروب الثقافية والأيديولوجية والتاريخية، وعلى الرغم من انحياز الكثير من وسائل الإعلام الغربية لصالح الرؤية الإسرائيلية الرسمية

رفع العلم الفلسطيني في خان يونس (يوسف مسعود/Getty)

فضح الصهيونية

وفاء بهاني

ذات يوم؛ قال الحاخام اليهودي ريريكورنر في اجتماع سري، أقامه اليهود في مدينة براغ، سنة 1869: «إذا كان الذهب هو القوة الأولى، فإن الصحافة هي القوة الثانية، ولكن الثانية لا تعمل من غير الأولى، وعلينا بواسطة الذهب، أن نستولي على الصحافة، وحينما نستولي عليها، نسعى جاهدين لتحطيم الحياة العائلية والأخلاق والدين والفضائل».

بحسب الإحصاءات، تملك الحركة الصهيونية ما يقرب من 1035 صحيفة ومجلة على مستوى العالم، منها 254 في أميركا وحدها، و158 في أوروبا، و32 في أفريقيا، هذا بالإضافة؛ إلى سيطرة اليهود على أكثر وكالات الأنباء العالمية، كما يتغلغلون في وكالات الأنباء الوطنية في أميركا والدول الأوروبية الغربية. ورغم ضخامة المجهود الإعلامي الإسرائيلي، فإن تل أبيب من الدول القليلة في العالم التي لا توجد فيها وزارة إعلام، ولكن عدم وجودها لا يعني أن الأمور تجري بشكل عشوائي، فهناك «بيت اغرون» وهي دائرة إعلام حكومية، وكذلك رابطة الصحافيين وهي إحدى حلقات تنظيم العلاقة بين الصحف والسلطة، كما تملك كل وزارة ودائرة ناطقاً رسمياً له أوصافه ومهامه، وله عدة مساعدين لصياغة ردود الفعل.

بدعم لا محدود من قبل الولايات المتحدة الأميركية، والدول الاستعمارية الغربية، يقوم الإعلام الصهيوني، بكل أنواعه ووسائله، بتزوير الوقائع ونقل الصورة التي تخدم أهدافه ونظامه الاستعماري، من خلال استخدام المفاهيم المضللة، واستثارة المشاعر والتساؤلات، التي تساهم في قلب الحقائق لصالحه، ويروج لهذه المفاهيم على صعيد الرأي العام العالمي، مستغلاً امتلاكه التكنولوجيا المتطورة، ما يجعل الجاني ضحية والضحية جانياً، بشكل تتلاقى فيه المصالح الغربية والأميركية، التي لا تبعد عن المرمى الإسرائيلي. وبإسناد من الصحف والمواقع العالمية، التي نصّبت نفسها محامياً عن هذا الكيان، عبر بثها معلومات مغلوطة (كاذبة)، كما في أحد اعترافات صحيفة الغاردين البريطانية، المتضمنة في مقالة نشرت في أيار 2021، تقر فيها الصحيفة ببعض أخطائها، كنوع من النقد الذاتي، المرافق للاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لتأسيس الصحيفة، ومن تلك الأخطاء، الترويج لوعد بلفور، ولفكرة أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

إذن، يعلم الكيان الصهيوني، أن الهزائم قد تتحول إلى انتصارات، بتأثير وسائل الإعلام على الصعيد السياسي والنفسي، وهذا ما لجأت إليه إسرائيل من خلال الحرب الإعلامية، التي تقوم بتشويه الحقائق أمام الرأي العام العالمي، وتحديدا الرأي العام العربي.

اثناء الاشتباك مع قوات الاحتلال (يوسف مسعود/ Getty)

اعتقال صحافي فلسطيني من قبل جنود الاحتلال (شادي حاتم/ الأناضول)

رفع العلم الفلسطيني في قلقيلية احتجاجا على مسيرة الإعلام الإسرائيلية (ناصر اشتية/ Getty)

الاعتداءات على الصحافيين مستمرة (نضال اشتية/الأناضول)

مخيم جباليا (محمود عيسى/ Getty)

عن التناقضات البنيوية للاستعمار

ماجد عزام

يتزامن الجدال حول مآلات إسرائيل في عقدها الثامن، واستحضار التناقضات البنيوية التي صاحبتها منذ تأسيسها، مع قرار الذهاب إلى انتخابات مبكرة، ستكون الخامسة خلال ثلاث سنوات تقريباً، والتي يمكن اعتبارها بمثابة تعبير سياسي إضافي عن تلك التناقضات الكامنة بالكيان الصهيوني الاستعماري في فلسطين.

بداية ومنهجياً، نتحدث عن كيان استعماري؛ لا بد أن يحمل بالضرورة بذور تناقضاته معه، ومن ثم حيثيات ومعطيات زواله الحتمي. تنبه مؤسس إسرائيل، وأول رئيس وزراء لها دافيد بن غوريون، منذ البداية إلى تلك التناقضات، وأصعبها كيفية إنشاء كيان ينتمي أو يدعي الانتماء إلى المنظومة الغربية الحديثة والعلمانية والديموقراطية، ولكن على أسس وأساطير دينية توراتية قديمة، لا يؤمن بها حتى الرعيل الأول من المؤسسين، مثل تيودور هرتزل وحاييم وايزمن إضافة إلى غوريون نفسه، هذا تبدى مباشرة في معضلة أو إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، والتي لم تحل حتى الآن، ولا تزال تتفاعل مع الزمن، وأدت في السياق إلى الانقسامات العميقة التي نراها في المجتمع الصهيوني، مع الانتباه إلى أن المتدينين لم يؤمنوا أصلاً بالفكرة الصهيونية، وهاجروا فقط هرباً من الاضطهاد الأوروبي، غير أن الانتصار المفاجئ وغير المتوقع في حرب يونيو/ حزيران 1967؛ قياساً لموازين القوى مع الدول العربية؛ اعتبروه نبوءة إلهية، أدى إلى تغيير في قناعاتهم، وبالتالي الاعتراف بالدولة والتعاطي معها، ولكن بحذر مع الاحتفاظ بذهنية الغيتو - حي بني براك مثلاً - في نمط وطريقة حياتهم، مع رفض قطاعات واسعة جداً منهم التجند في الجيش، وحتى العمل بذريعة التفرّغ لتعلّم التوراة، بحيث باتوا فعلاً عبئاً على الدولة، علماً أننا نتحدث عن ملايين كثر وربع السكان تقريباً.

الحديث بل التشدق بتأسيس كيان ديموقراطي مزدهر في بيئة استبدادية صحراوية لم يستقم مع السيطرة بالقوة القهرية على الشعب الفلسطيني في آخر احتلال بالتاريخ المعاصر، ما أدى أيضاً إلى تجاذبات وخلافات داخل الكيان، مع استحالة الجمع عملياً بين الديموقراطية والاحتلال نفسه وانهيار صورة الضحية في الخارج، وتزايد الانتقادات العالمية، وبالطبع تقليص الدعم متعدد المستويات، أمام صعوبة إخفاء الاحتلال أو كنسه عن جدول الأعمال الإقليمي والدولي.

منعت التناقضات العميقة السابقة بلورة دستور جامع للدولة العبرية هرباً من الرد على المعضلات والإشكاليات البنيوية، التي وعى بن غوريون أنها عائدة أساساً إلى طبيعتها الاستعمارية والعنصرية. وهذا الأمر وقف خلف الأزمات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة يوماً بعد يوم، والذي يتجلى مثلاً في النظام النسبي، وعتبة الحسم المتدنية بالقانون الانتخابي، لتمثيل كل التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي احتدام التجاذب والصراع حول السلطات والميزانيات للكتل الاقتصادية والاجتماعية والعرقية المختلفة. وباختصار ما كان بالإمكان إقامة نظام سياسي مستقر، في ظل التناقضات البنيوية، والدولة طال عمرها أكثر مما ينبغي، أساساً بسبب الدعم الخارجي والأداء السيئ بل الكارثي للأنظمة العربية، التي قال عنها وزير الدفاع السابق موشيه دايان إننا محظوظون بأعداء كهؤلاء.